قراءة كتاب (مبدأ سحب الثقة في النظم البرلمانية العراق إنموذجا)

للدكتورة بدرية صالح عبد الله

يتناول الكتاب موضوع في غاية الأهمية للحكومات البرلمانية، كون الرقابة في النظم السياسية المعاصرة تعد الأهم من بين أعمال السلطة التشريعية، و بها يتقوم العمل الحكومي ويتوقف الشطط في استعمال السلطة، وتحقق السياسات العامة اهدافها، والتاريخ السياسي الحديث والمعاصر للنظم السياسية يؤكد نجاعة هذه الآلية الرقابية في حسم الصراع والجدل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وتتضمن معظم الدساتير في الأنظمة البرلمانية مبدأ حق السلطة التشريعية في إعلان المسؤولية السياسية للوازرة (سحب الثقة) بوصفه ضرورة أساسية لديناميكية هذا النظام، وإنهاء النزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ووقاية وتخليصا من تعسف الحكومة في استخدامها لحق حل البرلمان، ولذا فإنه يمثل أخطر أنواع رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، إذ تعد السلاح المقابل لحل البرلمان، وعلى كليهما يقوم التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويعد مبدأ سحب الثقة أو حجب الثقة إجراء دستوري وآلية رقابة عمودية ديمقراطية من صلاحيات وواجبات البرلمان للتعبير عن رفض سياسات الحكومة ودفعها إلى الاستقالة عبر تصويت علني تعبر فيه السلطة التشريعية عن عدم ثقتها بالحكومة القائمة . ويعد الإجراء إحدى الآليات الديمقراطية الضامنة للتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وإبقاء الأخيرة تحت الرقابة البرلمانية المعبرة عن الإرادة الشعبية التي يجب أن تعكس سياسات الحكومة وجهتها العامة.

استعرضت الباحثة في الفصل الأول موضوع الرقابة البرلمانية وسحب الثقة في النظم البرلمانية بإطارها النظري عبر التعريف بماهية الرقابة البرلمانية، وشروطها وأهدافها ووسائلها، والمعوقات التي تقف حائلا من دون تطبيقها، مع المقارنة بأنظمة حكم عربية وعالمية. لتنتقل الى مبدأ سحب الثقة والتعريف به لغة واصطلاحا، وما تعنيه المسؤولية الجماعية للحكومة والمسؤولية الفردية للوزارء، وشروط تحققها، وبذلك توضحت الرؤية عن كيفية عمل الانظمة البرلمانية من أجل بقائها واستمرارها للعمل بكفاءة وفاعلية حتى بوجود الخلاف بين السلطتين

التشريعية والتنفيذية كون هذا الخلاف نابع بالأصل من الجدل حول قضايا الشأن العام التي تؤدي الحكومة اعمالها فيعتريها النقص، والقصور ومن هنا تبرز اهمية الرقابة لمعالجة مكامن الضعف في

الأداء الحكومي. وتنتقل الباحثة في الفصل الثاني بالوصف والتحليل للمؤسسات الرسمية للنظام البرلماني السياسي العراقي منذ نشوء الدولة العراقية في العام 1921، إذ تم العمل بالنظام البرلماني في العهد الملكي (1921–1958)، وشرح ميكانزمات عمل النظام البرلماني وتمثلاتها على الواقع السياسي في تلك المدة المهمة من تاريخ العراقي السياسي وانعكاساتها على المجتمع، ووصف وتحليل الرقابة البرلمانية ومبدأ سحب الثقة في تلك المرحلة، وبالرغم من تعاقب (16) مجلسا نيابيا، لم تكن هناك حالة واحدة لحجب الثقة عن وزير واحد من الوازرت التي تشكلت في العهد الملكي، لتبين الباحثة الأسباب الحقيقية والواقعية التي حالت من دون تطبيق هذه الآلية، إذ كانت بنية مؤسسات النظام البرلماني تعاني من خلل دستوري لم يتم معالجته، مع أن الدساتير تتطور وتُعدل باستمرار تبعا لتطور المجتمع، وتوسع تفضيلات جمهور الناخبين بزيادة وعيهم السياسي نتيجة لتراكم الخبرات في الحياة. وبذلك تكون الباحثة قد غطت النشأة الأولى للنظام البرلماني في العراق لتنتقل مباشرة للنظام البرلماني الجديد ومؤسسات الحكم فيه التي وضعها الدستور العراقي الدائم لسنة 2005. وهو موضوع الدارسة الرئيس في الكتاب، وفي التفاتة ذكية ابتدأت الباحثة بعرض محددات النظام البرلماني وارهاصات التكوين للعملية السياسية بعد التغيير السياسي في العام 2003، وهي على قدر كبير من الأهمية لفهم طبيعة المؤسسات الدستورية والعوامل التي أثرت على تشكيلها، والظروف التي كتب فيها الدستور. وتأتي الباحثة في الفصل الثالث على وصف وشرح وتحليل آلية عمل مجلس النواب العراقي ، واختصاصاته الدستورية في التشريع والرقابة، وتنتهي الباحثة في الفصل الرابع والأخير بتقييم الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي وطرح الحلول الواقعية الدستورية والقانونية والسياسية لتفعيل دوره الرقابي ومعالجة الخلل في أداء وظائفه، وطرح التوصيات الناجعة لصانع القرار السياسي للنهوض بواقع العمل التشريعي والرقابي وتجاوز المعوقات التي تحول من دون تطبيق مجلس النواب لآليات الرقابة البرلمانية ويقع مبدأ سحب الثقة على راس تلك الآليات التي من شأنها ايجاد الحلول للإنسداد السياسي. وتقويم العمل الحكومي، واستئناف العمل السياسي برؤية واقعية عقلانية.